

الصراع على المياه – نموذج تركيا و سوريا والعراق –

زهيدة رباحي *

أستاذة ، (كلية الحقوق والعلوم السياسية)

جامعة لونيبي علي – البليدة 02.

تاريخ الارسال 2021-09-27 - تاريخ القبول 2021-11-18

الملخص:

تعد منطقة الشرق الأوسط بؤرة النزاع حول نهري الدجلة والفرات باعتبارهما من أهم الثروات الطبيعية في المنطقة ، وازدادت حدة الأزمة مع التطورات الراهنة التي تشهدها المنطقة مع ازدياد الأطماع الإسرائيلية للاستيلاء على الثروات ، لذلك تشهد المنطقة توترات بين تركيا وسوريا والعراق حول استغلال مياه النهرين في ظل أزمة المياه، وعدم اعتراف تركيا بصفة الدولية للنهرين وصنفتها كنهرين عابرين للحدود. وقيامها بعدة مشاريع مائية متخطية القواعد القانونية المنظمة لاستغلال المياه

الكلمات الدالة: المياه، الأنهار الدولية، العلاقات التركية العربية، دول الجوار العربي.

Le conflit sur l'eau – Le cas de la Turquie, de la Syrie et de l'Irak

Zahida Rebbahi

Résumé

La région du Moyen-Orient est au cœur du conflit autour des fleuves Tigre et Euphrate, qui comptent parmi les ressources naturelles les plus importantes de la région. Les eaux, ainsi que le refus de la Turquie de reconnaître le statut international des deux fleuves, en les classant comme des rivières

transfrontalières, et la réalisation de plusieurs projets hydrauliques contournant les règles juridiques régissant l'utilisation de l'eau

Mots-clés :Eau, fleuves internationaux, relations turco-arabes, pays arabes voisins.

The Water Conflict – The Case of Turkey, Syria, and Iraq

zahida rebbahi

Summary

The Middle East region is the focus of the conflict over the Tigris and Euphrates rivers, as they are among the most important natural resources in the region. The waters, and Turkey's non-recognition of the international status of the two rivers, and classified them as transboundary rivers. And carrying out several water projects bypassing the legal rules regulating the use of water.

key words: Water, international rivers, Turkish-Arab relations, Arab neighboring countries

مقدمة

تعتبر المياه أساس الحياة بها يستمر عيش الكائنات الحية، فهي نعمة من نعم الله سبحانه وتعالى، وقد وردت كلمة الماء في عدّة مواقع من القرآن الكريم فنجد قوله تعالى " وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ ".*، ما يفسر أهمية المياه في تأمين متطلبات الحياة المعيشية والاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية.

لقد شكّلت المياه على مر الزمن عامل هام من عوامل قيام الحضارات وحافز للمستعمر من أجل توسعة نفوذه في تلك المناطق والتنافس عليها، ونظرا للأهمية الإستراتيجية لهذا المورد الحي برزت عدّة نزاعات وصراعات حول إيجاد الكيفيات والآليات والسياسات الكفيلة بتنظيم استغلال مياه الأنهار .

تعد منطقة الشرق الأوسط بؤرة النزاع حول نهري الدجلة والفرات باعتبارهما من أهم الثروات الطبيعية في المنطقة خاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى عندما تسارعت الدول الاستعمارية إلى التنافس حول مناطق النفوذ، وازدادت حدّة الأزمة مع التطورات الراهنة التي تشهدها المنطقة مع ازدياد الأطماع الإسرائيلية للاستيلاء على ثروات الشرق الأوسط، وكذلك تشهد المنطقة توترات بين تركيا وسوريا والعراق حول استغلال مياه النهرين في ظل أزمة المياه، وعدم اعتراف تركيا بصفة الدولية للنهرين وصنّفتهما كنهرين عابرين للحدود تتصرف فيهما كما شاءت، الأمر الذي يؤدي إلى عدم الاستقرار وإمكانية نشوب حروب مستقبلا في المنطقة .

تشهد منطقة الشرق الأوسط منذ الأزل القديم نزاعات وصراعات حول الثروات، ولعل مشكلة مياه الأنهار الدولية من بين المشاكل التي أصبحت تهدد الأمن والاستقرار في المنطقة، فأزمة حوضي دجلة والفرات من الأزمات التي تسببت في خلق توترات سياسية بين دول المنبع والدول العابرة عليها، وازداد الصراع بين دول الحوضين مع سوء استغلال المياه وعدم عدالة الحصص المائية، بالإضافة إلى المشاريع التركية القائمة في العراق وسوريا، وضعف الآليات القانونية المنظمة للاستغلال العادل والعقلاني، بحيث يمكن معالجة مشكلة البحث في التساؤل التالي:

كيف انعكس الصراع على مياه الأنهار الدولية على العلاقات التركية مع دول الجوار العربي-

سوريا والعراق-؟ و من هذه الاشكالية تتفرع التساؤلات التالية:

1. ما مفهوم الأنهار الدولية، وكيف تمّ الصراع عليها؟
2. ماهي الجذور التاريخية للصراع التركي العربي؟ وكيف أثرت المشاريع التركية على الأمن في منطقة

دول الجوار العربي؟

3. هل يمكن تجاوز أزمة المياه والخروج بحلول إستراتيجية لتجنب حروب إقليمية ودولية في ظل تطور

الصراع المائي التركي مع دول الجوار العربي؟

قسمت الدراسة إلى ثلاثة عناصر ، جاء العنصر الأول بعنوان **مدخل مفاهيمي-قانوني الأنهار** في القانون الدولي من حيث النشأة والتطور، أما المبحث الثالث فخصص للصراعات حول الأنهار الدولية في العالم المعاصر ، أما العنصر الثاني فتناول **الصراع على المياه في العلاقات التركية مع دول الجوار العربي(سوريا والعراق)** ، في حين خصص العنصر الثالث لدراسة تطور الصراع على المياه بين تركيا وجوارها العربي(سوريا والعراق) في ظل الأوضاع الراهنة.

1 -مدخل مفاهيمي-قانوني

يعتبر الماء أساس الحياة إذ لا يمكن لأي تجمع أن يستمر دون وجوده، فمعظم الحضارات الإنسانية وجدت على ضفاف الأنهار كالحضارة الفرعونية، البابلية،...، مما جعل منطقة الشرق الأوسط ذات أهمية إستراتيجية بحيث يوجد بها عدّة أنهار دولية كنهر النيل، نهر الأردن، حوض دجلة والفرات .

إلا أنّ الاستخدام الغير عقلاني لهذه الثروة المائية جعل شعوب العالم متخوفة من أزمة ندرة المياه ، بسبب الاستخدام الغير عقلاني والصراع على مصادرها بين دول المنبع والممر والمصب لتصبح الأزمة ذات طابع دولي، الأمر الذي يحتم إيجاد الأطر القانونية لتنظيم استغلالها والحد من الخلافات والصراعات بين الأطراف المشتركة في الأنهار خاصة في الوضع الراهن، لأنّ الحروب مستقبل ستكون حروب مياه في ظل الصراع الخاد بين الدول المتشاطئة.

1. ماهية الأنهار الدولية (التعريف والأنواع)

أصبح العالم متخوف جدا من أزمة المياه بسبب الصراعات المتنامية بين الدول المشتركة في مياه الأنهار الدولية، خاصة وأنّ منطقة الشرق الأوسط تشهد عدّة أزمات بسبب امتلاكها للثروات الباطنية

والسطحية، وقد أصبحت مشكلة المياه ذات صبغة دولية مما جعل التنظيمات الحكومية تحدد الأطر

القانونية لتنظيم استغلال مياه الأنهار في ظل الصراعات التي يشهدها العالم المعاصر

أ. تعريف النهر الدولي:

يعرف حسب اتفاقية جنيف 1815 على أنّ " النهر الدولي هو الذي يمر عبر أراضي دولتين أو أكثر،

ليصل بين هذه الأراضي".²

ولقد تطور مفهوم النهر الدولي، بعدما كان ينظر إليه نظرة سياسية بحتة من خلال استخداماته

التقليدية المحددة في أغراض الملاحة، والآن أصبح بمفهوم أشمل وأوسع يستند إلى اعتبارات اقتصادية،

اجتماعية، دولية، قانونية، تبعا للاستخدامات الحديثة لمياه الأنهار والآثار الناجمة عن ذلك .

ومن خلال ما سبق نستنتج أن النهر الدولي هو الذي يمر عبر أراضي دولتين أو أكثر، ويجب أن

يكون على اتصال بالبحر.

ب. أنواع الأنهار الدولية:

***الأنهار الوطنية:** يعرف بشكل عام على أنه :مجرى مائي يقع من منبعه إلى مصبه في إقليم دولة

واحدة، كنهر بردى بسوريا، نهر السين بفرنسا، نهر الباردين بلبنان.

***الأنهار الدولية:** وهي الأنهار الصالحة للملاحة، والتي تعبر أراضي دولتين أو أكثر، مثل نهر

الأردن، نهر دجلة والفرات، نهر النيل .

• **النهر الدولي:** وهو النهر الذي يعبر إقليم دولتين أو أكثر، أو النهر الذي يفصل بين أقاليم أكثر

من دولة، وفي حال توفر عنصر من هذه العناصر، يعد النهر دوليا وفقا لمعاهدة "فيينا" عام 1815،

ومن حيث السيادة الإقليمية تعد كل دولة متمتعة بالسيادة على جزء من هذا النهر وهو الجزء الذي يقع

في إقليمها في الحدود التي لا تتعارض مع حقوق الدولة الأخرى، التي تتواجد فيها الأجزاء الأخرى

للنهر.³

هناك جملة من الباحثين أن هناك مجموعة من العوامل المتحركة في تقسيم مياه الأنهار الدولية

وهي:

العوامل الطبيعية: المتمثلة في معرفة المناخ السائد في الدول المتشاطئة * على حوض النهر الدولي، وتحديد مساحة مجرى الحوض وطوله، كذلك معرفة إسهامات الدول المتشاطئة في صرف مياه النهر، وإجراء دراسة للمناطق التي تصلح لإقامة المشاريع المائية في دول الحوض.

العوامل الاجتماعية: وذلك من خلال القيام بإحصاءات حول: النمو الديموغرافي في الدولة، ونسبة السكان الحضر في الدولة، دراسة التركيبة السكانية والهجرة في الدولة، كذلك تاريخ الدولة في استغلال مياه النهر الدولي.

عوامل الاقتصادية: وذلك من خلال معرفة مدى تطوير شبكات المياه في الدولة، وحجم استعمال الماء في الاستخدامات المنزلية والصناعية والصحية، ونوعية النشاط الزراعي النظام المتبع في إنتاج المحاصيل الزراعية⁴.

2- أهم الاتفاقيات الخاصة بالأنهار الدولية:

***إعلان ستوكهولم 1972** : حيث قامت الدول بإقرار عدة اتفاقيات في مجال البيئة المختلفة، وكان متى تمت التزامات الدول في مجال الداخلي وفق عمليات رمي المواد الغير نافعة والتي تؤثر سلبا في النظم الإيدولوجية.

***قمة الألفية** : والتي اتبعت فيها هيئة الأمم المتحدة أهداف إنمائية الألفية للحد من الفقر والأمراض، ونسبة الأشخاص الذين يمكنهم الحصول على مياه الشرب سنة 2015

***معاهدة 1997** : تبتتها هيئة الأمم المتحدة، وذلك لاستخدام المجارى المائية للأغراض غير الملاحية، وتعتبر المعاهدة الأولى التي عرفت الأنهار الدولية كمصدر للاستخدامات المائية الهامة مثل الشرب والري .

كما توجد العديد من الاتفاقيات والنظريات الخاصة لاستخدامات النهر الدولي في الأغراض غير الملاحية مثل نظام هلنكسي سنة 1966 م، الذي يعد أول نظام قانوني شامل للقواعد التي تحكم الأنهار الدولية في الأغراض غيرال ملاحية، وتتضمن قواعده 10 مبادئ أهمها: الدول المتشاطئة لها حق خاضع لقواعد القانون الدولي وليس لها حق مطلق، كذلك حق التحكم في النهر مشروطا بعدم التأثير على حقوق الدول الأخرى، والأخذ بعين الاعتبار بمبدأ عدم إلحاق الضرر⁵.

ومنه نستنتج أن هناك العديد من الإتفاقيات المنظمة للأنهار الدولية، وذلك بهدف تقادي الصراع والنزاعات بين الأطراف، ولكن رغم ذلك نلاحظ أن معظم الصراعات بين الدول قائمة بسبب عدم التزام كل دولة بحصتها وحدودها الجغرافية.

بهذا نجد أن فقهاء القانون الدولي قد أسهموا من خلال دراستهم المتواصلة في توضيح القواعد التي تنظم إستغلال الأنهار الدولية، فقد أكدت هذه الدراسات أن المجرى المائي للنهر الدولي لا يقع السيادة التحكيمية لدولة من الدول المشاركة في ذلك النهر و لا يحق لدولة أن تحول مجرى النهر الذي يمر عبر أراضيها إلى دولة أخرى وهي ممنوعة من استخدام مياه النهر بشكل يؤدي إلى الإضرار بدولة أخرى و رغم كلّ هذه الجهود إلا أنها باءت بالفشل، رغم حدوث بعض التقدم في الأمم المتحدة إلا أنه كان بطيئاً⁶.

3. الصراعات حول الأنهار الدولية في العالم المعاصر

يعتبر الماء مصدرا رئيسيا لحياة الشعوب والأمم، ونظرا لندرة هذا المورد الحيوي أصبح يشكل عاملا أساسيا في إثارة الخلافات والصراعات بدل التعاون المشترك والاستثمار في هذه الثروة التي أنعم بها الله على عباده.

ويقصد بالصراعات المائية حسب ما عرّفته محكمة العدل الدولية بأنه "خلاف بين دولتين على مسألة قانونية أو حادث متعلق بإستغلال المياه، أو بسبب تعارض وجهات نظرهما القانونية أو مصالحهما"⁷.

. مناطق الصراعات حول الأنهار الدولية:

- النزاع المائي بين إسرائيل والدول العربية:

صرحت رئيسة وزراء إسرائيل السابقة جولدا مائير بأن التحالف مع تركيا و إثيوبيا يعني أن أكبر نهريْن في المنطقة "النيل والفرات" سيكونان في قبضتنا "وقد بدأت إسرائيل بتنفيذ خطتها لاستغلال المياه العربية منذ منتصف الستينيات وخاضت حرب جوان 1967 من أجل الوصول إلى المياه العربية، فاحتلت مصادر مياه نهر الأردن ومرتفعات الجولان، وأكملت ذلك بغزو لبنان عام 1982 لتكمل سيطرتها على نهر الليطاني، وأعلنت في عام 1990 على لسان خبيرها المائي "توماس ناف" "أن المياه في الأراضي العربية المحتلة باتت جزءا لا يتجزأ من إسرائيل".⁸

• إسرائيل و مياه لبنان: إن الأطماع الإسرائيلية في المياه اللبنانية قديمة تعود إلى ما قبل قيام دولة إسرائيل، ففي الخطاب الذي وقعه حاييم وايزمان باسم الحركة الصهيونية عام 1919 و الموجه لرئيس الوزراء البريطاني ديفد لويد، أشار وايزمان صراحة إلى حاجة إسرائيل إلى سد جزء من احتياجات المناطق الشمالية اعتمادا على المياه اللبنانية.

وبعد قيام دولة إسرائيل أقدمت عام 1965 على تدمير مشروع تحويل مجرى نهر الحاصباني والوزاني الذي كان يتم تنفيذه وفقا لقرار القمة العربية التي عقدت في القاهرة عام 1964 والقاضي بـ"التصدي لإسرائيل في محاولاتها سحب مياه نهر الأردن إلى صحراء النقب وذلك من خلال قيام الدول العربية (لبنان وسوريا والأردن) بالسيطرة على روافد نهر الأردن وتحويل هذه الروافد تحت حماية قيادة عسكرية وعربية موحدة". وبعد اجتياح لبنان عام 1982 قامت بحفر نفق بطول (18) كلم يبدأ من ضفة النهر عند سفح قلعة الشقيف باتجاه نهر الوزاني، ثم باتجاه فلسطين المحتلة، كي تمنع المزارعين اللبنانيين من الاستفادة، اشترطت عام 1991 أنها لن تتسحب من لبنان إلا بعد تأمين احتياجاتها من المياه اللبنانية لاسيما من مياه الليطاني والوزاني، وكررت هذه المواقف عام 1999 .

في عام 2002 وتحديدا في سبتمبر وأكتوبر هدد رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون بالحرب على لبنان بسبب تنفيذ مشروع جر مياه نهر الوزاني (أحد روافد نهر الحاصباني الذي يوفر ما بين 20 –

25% من مياه بحيرة طبرية) إلى القرى والبلدات المحررة في جنوب لبنان.⁹

• **إسرائيل و مياه الأردن:** إن إسرائيل تستولي و تسيطر على مياه نهر الأردن وتمنعه من إقامة أي سدود عليه، وفي اتفاقية السلام بين إسرائيل والأردن اتفق على أن تسمح إسرائيل للأردن بتخزين 20 مليون متر مكعب من المياه من فيضانات نهر الأردن خلال فترة الشتاء وحوالي 10 مليون متر مكعب من المياه المحلاة من الينابيع المالحة المحولة إلى نهر الأردن.

- الصراع على مياه نهري دجلة و الفرات بين تركيا والعراق وسوريا:

تعتبر تركيا دولة المنبع لنهري دجلة والفرات (ينبعان من هضبة أرمنيا) و هي تصر على إحتكار أكبر قدر من المياه النابعة ضمن حدود دولتها معتبرة إياها ثروة طبيعية تركية بصرف النظر عن أية اعتبارات و موثائق دولية تنظم عملية اقتسام المياه الدولية.

و في تصريح للرئيس التركي سليمان ديميريل في 12.05.1990 قال "إذا كانت الثروة الطبيعية في بلدنا فلنا كل الحق في إستعمالها بالطريقة التي نراها مناسبة، إن جميع المياه تنبع من تركيا ولا يمكن دول المجرى الأسفل أن تعلمنا كيفية إستعمالها، وليس لسورية والعراق أي حق بالمياه التي تنبع من تركيا، و أن حكومته غير مستعدة لتقديم أية ضمانات مستقبلية فيما يتعلق بكميات المياه التي ستنزّلها لسورية والعراق في نهري دجلة والفرات، و أن دجلة و الفرات ليسا من الأنهار الدولية بل من الأنهار التركية".

و كان قد صرح نفس الرئيس سنة 1989 أثناء تشييده لأحد السدود المائية بضرورة مبادلة الماء التركي بالنفط العربي، و في نس السنة هدد وزير الدفاع التركي سوريا حيث قال "بيدنا سلاحان لردع سوريا المياه والقوة العسكرية وهي غير قادرة على خوض حرب مع تركيا بسبب إنشغالها بحالة حرب مع إسرائيل"، و في عام 1989 صرح الرئيس التركي السابق تورغوت أوزال مهددا "سنقطع مياه الفرات عن سورية إذا لم تتدخل لكبح نشاط الأكراد في تركيا".³

يعود المشكل الأساسي لقضية دجلة والفرات لإستغلال تركيا الواسع و غير العقلاني لمياه نهري دجلة والفرات و إقامة مشاريع عملاقة، أدت إلى تقليل حجم المياه الواردة لسوريا والعراق، ففي سنة 1990 اتهمت سوريا تركيا بحجز مياه الفرات عنها و إرسالها المياه الملوثة عبر النهر ورفضها الاتفاق على تقاسم مياه

النهر على أسس دولية، كما أن تركيا باتت تستعمل هذه القضية كورقة ضغط سياسي ضد دول المصب، ففي سنة 1998 هددت عنوة باجتياح الأراضي السورية و تدمير السدود هناك مع تقليص كمية المياه المتجهة إليها في حال عدم وضع حد لهجمات حزب العمال الكردستاني، و هي ترفض الإستجابة للدعوات المتكررة من طرف العراق و سوريا بزيادة حصتيهما من مياه النهرين، هذا الأمر من شأنه أن يجعل المنطقة عرضة لأي نزاع مسلح محتمل في المستقبل.

- مصر والسودان و أثيوبيا والنزاع على مياه النيل:

صرح السادات في عام 1977 بعد أيام من توقيع إتفاقية السلام مع إسرائيل (الماء هو القضية الوحيدة التي يمكن لمصر أن تدخل حرباً من أجلها، و قد كان يقصد إثيوبيا).¹⁰

تضع مصر والسودان أيديهما على نهر النيل الممتد على طول 6700 كلم ورغم وجود سبع دول أخرى معنية أيضاً بالنهر هي أثيوبيا وأوغندا وتنزانيا ورواندا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكينيا. وتبلغ حصة مصر والسودان من منسوب مياه النهر 87% (65.25% لمصر و 21.75% للسودان)، بحسب الإتفاقية السارية المفعول التي أعدتها بريطانيا وتمّت مراجعتها عام 1959.

ويتكوّن نهر النيل من إنقاء النيل الأبيض الذي ينبع من بحيرة فكتوريا المشتركة بين أوغندا وكينيا وتنزانيا والنيل الأزرق الذي ينبع من بحيرة تانا في أثيوبيا. هذان النهران يلتقيان في السودان ليشكلا نهراً واحداً يعبر مصر ويصبّ في البحر المتوسط. وفيما تعاني دول الحوض من فقر مائي تنقسم دول منابع النيل في الصراع على الإتفاقيات إلى بلدان تقبل بالأمر الواقع وأخرى تدعو إلى إبطال الإتفاقيات السابقة. ويشهد توزيع مياه النيل تجاذباً بين دول منابعه ودول مصبه حيث تتادي الأولى بضرورة قيام دول المصبّ (مصر والسودان) بدفع مقابل لقاء ما يحصلان عليه من حصص مائية، وبتطبيق مبدأ بيع المياه دولياً، كما أكّدت كينيا و أوغندا وتنزانيا عدم اعترافهم بالاتفاقيات القائمة و أن من حقهم الاستفادة من مياه النيل دون قيد أو شرط بل ذهبت تنزانيا إلى أكثر من ذلك إذ تحدّث البعض (جوزف نيريري) البرلمان بأن

من حقهم بيع المياه كما يبيع العرب النفط، وطالبت أوغندا بأن تدفع كل من مصر والسودان ثمن تخزين المياه في أوغندا، و أخيراً طالبت وسائل الإعلام الكينية أن تدفع مصر ثمن المياه التي تستخدمها.¹¹ وكانت كل من أثيوبيا وأوغندا ورواندا وتنزانيا قد وقعت في مايو 2010 إتفاقية بعد التفاوض لمدة عشرة سنوات طالبت بإعادة تقاسم دول النيل لحصصها من مياهه برغم غياب بوروندي والكونغو ومقاطعة مصر والسودان للمشاورات.

وفي ظل تأزم الوضع أعلنت الحكومة الأثيوبية في مايو 2013 نيّتها بناء سدّ النهضة على مجرى النيل الأزرق ما خلق أجواءً من التوتر بينها وبين مصر، و بعد عدة مشاورات ولقاءات بين الدول المعنية تم بتاريخ 2013.03.23 الدول الثلاثة مصر،السودان و اثيوبيا بتوقيع إتفاقية تفاهم حول سد النهضة، غير أن الوضع لا يزال هشاً قابل لإحياء الصراع في أي وقت.

II- الصراع على المياه في العلاقات التركية مع دول الجوار العربي (سوريا والعراق)

يمثل الصراع نوع من التنافس بين الجماعات أو الحكومات نظراً لاختلاف وجهات النظر وتشابك العلاقات فيما بينها، وتزداد حدة الخلافات والصراعات بسبب وجود اختلافات في المواقف بين الأطراف دون مراعاة مصالح الطرف الآخر، ولعل الصراع حول المياه من أبرز المشاكل في الوقت الراهن التي تهدد الأمن.

1. الجذور التاريخية لمشكلة المياه بين تركيا وجوارها العربي

إنّ مشكلة المياه في العلاقات التركية العربية ليست وليدة اليوم وإنّما ترجع لخلفية تاريخية تعود إلى بناء جمهورية تركيا التي عملت على استغلال الثروات والموارد الحيوية بالمنطقة، والتي بدورها استطاعت أن تكيّف الإجراءات القانونية والسياسات المائية المتبعة، وبذلك نشأت الخلافات وازدادت شدتها لدرجة بروز صراعات بين الدول الثلاث " تركيا والعراق وسورية".

أ.بوادر الصراع على المياه بين تركيا والعراق وسوريا:

إذا كانت عملية استغلال مياه نهري دجلة والفرات لم تثير أية مشكلة في السابق بسبب وقوع النهرين من المنبع إلى المصب تحت سيادة دولة واحدة، والذي يتطلب منها حتماً حماية المنتفعين جميعاً، فإن بوادر المشكلة لم تبدأ إلا بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وتحطم الكيان السياسي للإمبراطورية العثمانية، وما ترتب على ذلك من قيام دول جديدة اختصت الأولى بالمجرى الأعلى للنهر وحظيت الثانية وهي سوريا بالمجرى الأوسط منه في حين بقي المجرى الأسفل وهو أكبر الأجزاء بالأراضي العراقية، وبذلك تغيرت طبيعة نهر الفرات وأصبح نهراً دولياً بعد أن كان وطنياً فلم يعد استغلال مياهه من اختصاص دولة واحدة وإنما تنازعت في ذلك مصالح أكثر من دولة، ويفرض ذلك ضرورة ضمان مصالح دولة المجرى الأسفل للنهر، وتأمين احتياجاتها المائية لأنها ستكون المتضرر المباشر والرئيس من أي استغلال للمياه يفقر للتنظيم والتنسيق لاسيما فيما يمثله نهر الفرات من أهمية حيوية لدوله الثلاث لاسيما العراق، ليس من أجل الري فقط بل من حيث إنتاج الطاقة الكهربائية أيضاً.¹²

إنّ التقسيمات الوطنية والسياسية مجتمعة مع حقائق الطبيعة التي فرضت على تركيا والعراق اقتسام مياه الأنهار التي تتساب عبر أراضي البلدين، جعل هذا البلد وذلك معتمداً في إشباع احتياجاته من المياه على نوايا الجارة الحسنة، كما أنّ مشاريع التنمية المنفذة في أحد البلدين والهادفة إلى استغلال المزيد من المياه لغرض الري أو لتوليد الطاقة الكهربائية كان من شأنها أن تؤدي إلى عدم الارتياح في البلد الآخر، وبالفعل كانت تشكل مصدراً للنزاع بين هذين البلدين، ولعل من أهم الأنهار التي كان عليها خلاف بين تركيا ودولتي الجوار العربي (العراق وسورية) هي نهر الفرات الذي ينبع من هضبة أرمنيا في تركيا، ويعد من أعظم موارد تركيا المائية بالمقارنة مع بقية الأحواض النهرية الأخرى البالغة 26 حوضاً، إذ يكون حوالي 17 % من مجموع الموارد المائية ويحتل نهر دجلة حوالي 12 % من مجموع الموارد المائية فيها

13.

ولا يمكن اعتبار مسألة المياه بين تركيا والعراق مسألة جديدة بل هي مسألة قديمة بحيث نصت

المادة 3 من الاتفاق البريطاني- الفرنسي في 23 ديسمبر 1920 على أنه "في حالة ما إذا كان تنفيذ

أي مشروع من جانب فرنسا لتنظيم الري في سوريا يترتب عليه نقص المياه في الفرات، وفي الدجلة بدرجة كبيرة عند دخول النهرين العراق، فإنه يجب تشكيل لجنة من الخبراء لدراسة المشروع الفرنسي قبل تنفيذه"،

وبالرجوع إلى معاهدة لوزان التي عقدت في 24 جويلية 1923 (انظر الملحق رقم 1 لخريطة توضح معاهدة لوزان) نجد أن تركيا وقعت اتفاقيات لتقاسم المياه مع كل جيرانها، اليونان بلغاريا، إيران، جورجيا، أرمينيا، بينما تماطلت في توقيع اتفاقيات نهائية مع العراق وسوريا، وذلك بسبب الدور التركي الذي يعتمد على الرؤية الغربية في تشكيل ما يسمى (بالمشروع الشرق أوسطي) ينطلق من اهتمامات السياسية الخارجية التركية اتجاه المنطقة، مستفيدة من مركزها السياسي وموقعها الجغرافي الذي تتمتع به باعتبارها جسر للغرب وبسبب امتلاكها لأكبر قوة عسكرية في المنطقة فضلاً عن ذلك امتلاكها لأحد أهم مصادر الثروة الطبيعية وهي المياه.¹⁴

بمعنى أنه بحكم المتغيرات التي شهدتها الساحة العالمية آنذاك تغيرت طبيعة العلاقات بين خليفة الدولة العثمانية - تركيا - ودول الجوار العربي، واختلفت معها السياسات المتعلقة بتنظيم الموارد الحيوية ولعل أهم مورد هو الأنهار - الدجلة والفرات - التي تغير نمطها من وطني إلى دولي ما يعني ضرورة إيجاد آليات كفيلة بتحديد قواعد وأساليب تنظيمه.

ب. الاتفاقيات والمعاهدات التي عقدت بين الأطراف الثلاثة:

لعل أهم الاتفاقيات التي عقدت كانت معاهدة الصداقة وحسن الجوار بين تركيا والعراق وسوريا في 29 آذار 1946، كأول محاولة جدية لحل مشكلة المياه بين هذه الأطراف بعد استقلال العراق وسوريا رسمياً، ولهذا فقد جاءت المعاهدة لأسباب سياسية الغرض منها تجاوز المشاكل الحدودية والإشارة إلى مسألة استثمار المياه في حوضي دجلة والفرات من خلال عدة بروتوكولات، والتي كان من أهمها البروتوكول رقم 1 والخاص بتنظيم مياه دجلة والفرات وكذلك المادة الخامسة منها التي ألزمت تركيا بضرورة اطلاع العراق على المشاريع التي تعتزم تركيا إنشاؤها على حوضي دجلة والفرات، إن تركيا

تجاهلت كل القواعد والأعراف المنظمة لاستخدامات مياه الأنهار الدولية ، في الجوانب غير الملاحية التي أكدت على الأمور الآتية¹⁵:

• حقوق والتزامات الدول فيما يتعلق باستخدام مياه الأنهار الدولية يجب أن تقوم على أساس مبادئ القانون الدولي، وإن هذه المبادئ موجودة وقائمة حتى في حالة عدم وجود أي اتفاق .خطي أو تعهد مكتوب بين دول الحوض.

• لا يجوز لدولة المنبع حرمان دول المجرى والمصب من الاستفادة من مياه النهر الدولي.

• لا يجوز لدول المنبع القيام بأي أعمال هندسية أو مائية يترتب عليها التأثير في منسوب مياه النهر الدولي.

• أن أي عمل يرمي إلى تغيير الظروف الطبيعية للنهر سواء تحويل مجراه بصورة جزئية أو كلية، فإن ذلك يجب أن يخضع للاتفاق المشترك لدول حوض النهر.

• إن الجزء من النهر الدولي الواقع في إقليم دولة من دول حوضه الجغرافي لا يخضع بصورة مطلقة لسيادة تلك الدولة.

• لا يجوز لدولة المنبع أن تقوم بأي عمل من شأنه تغيير المعالم الطبيعية للنهر الدولي .

تأسيساً على ما تقدم فإنّ جميع المحاولات لحل مشكلة المياه التي ظهرت بعد الحرب العالمية الأولى كقضية لها أبعاد دولية فقد فشلت كل المفاوضات السابقة وما نتج عنها من معاهدات ومواثيق في إيجاد تنسيق قانوني وعادل لتوزيع مياه نهري دجلة والفرات، على الرغم من دخول بريطانيا وفرنسا أطرافاً معنية بصورة مباشرة، ومع امتلاك هاتين الدولتين الخبرات البشرية والتقنية الكبيرة إلا أنّ الحلول ظلت ادني من المستوى المطلوب بسبب عدم جدية بريطانيا وفرنسا في هذه المسألة، كذلك فإن الجانب التركي يعد نفسه غير ملزم بإيجاد حل نهائي للمشكلة باعتبار أن المياه تتبع من أراضيها.

عموماً يمكننا القول بأنّ تركيا استطاعت أن تكيف أهدافها الاستغلالية لمياه حوض دجلة والفرات والثغرات القانونية، إلا أنّ ذلك نجم عنه عدّة أضرار على دول الجوار العربي "سوريا والعراق"، ما أدى إلى

نقص تدفق المياه خاصة مع المشاريع المائية التركية على ضفاف النهرين، بالإضافة إلى أنها سعت لحل مشاكلها الداخلية من خلال السياسة المائية الخارجية، بحيث استفادت من مياه الحوض في إقامة مشاريع لتنمية المناطق الحدودية وتخفيف مشكلات الأكراد التي تزعزع الاستقرار الداخلي لتركيا.

2. أبعاد الصراع المائي التركي وجوارها العربي (سوريا والعراق)

إنّ تفاقم مشكلة المياه في الوقت الراهن جعل من الدول المسيطرة على منابع الأنهار تتسابق في الاستفادة من الثروات، بإقامة مشاريع وبرامج تنموية دون المبالاة بالدول المشتركة معها في النهر، فالصراع حول المياه تتعدد أبعاده تتبعاً للأهداف التي تسعى الدول المهيمنة لتحقيقها.

أ. البعد الاقتصادي والاجتماعي للصراع حول المياه:

. البعد الاقتصادي للصراع حول المياه: يعد الصراع حول المياه وكذا مشكلة نقص المياه والعجز عن استغلال وتوفير الإمكانيات المالية والقدرات التقنية لاستغلالها وتخزينها، أحد أهم العناصر الرئيسية المسؤولة عن ضعف الإنتاج الزراعي وتباطؤ معدلات نموه في المنطقة، فلم تزد نسبة النمو طوال السنوات الماضية عن 2% سنوياً وهي نسبة لا تكاد تلاحق الزيادة السكانية العالية التي تبلغ نسبتها السنوية حوالي 3% فضلاً عن زيادة الطلب الفردي على كثير من المنتجات الغذائية بفعل ارتفاع مستويات المعيشة، فتقدر النسبة السنوية لنمو الطلب على المنتجات الغذائية بحوالي 5%، وهذا ما يدل على وجود أزمة في المنطقة ويظهر ذلك من خلال عدّة مؤشرات:¹⁶

- انخفاض في نوعية وكمية الغذاء في معظم هذه الدول خاصة العربية منها.
- اتساع الهوة بين واردات صادرات السلع والمنتجات الغذائية، وتزايد اعتماد هذه الدول على الاستيراد لتأمين احتياجاتها الغذائية.
- تدني نسبة الاكتفاء الذاتي ومستوياته، نتيجة لتزايد الواردات الغذائية مع اختلاف نسبة الاكتفاء الذاتي من بلد لآخر.

- إن خطورة الأزمة الغذائية تكمن في الاعتماد المتزايد على الاستيراد لتأمين حاجة السكان من الموارد الغذائية؛ حيث لا يستطيع المستورد أن يتحكم في أسعار المواد المستوردة وقد يصعب توفيرها في جميع الأوقات، وربما تستخدم كوسيلة للضغط على هذه الدول، مثلاً تؤمن الدول العربية نحو 60 % من احتياجاتها من السلع الغذائية عن طريق الاستيراد، وتشكل الواردات الغذائية 11 % من القيمة الكلية لواردات الدول العربية.

- تعاني معظم الدول الشرق أوسطية من فجوة غذائية واسعة بين المنتج الفعلي وحجم الطلب، وتتركز الفجوة أساساً في عدة مجموعات هي : القمح، السكر، اللحوم، الألبان، البذور والزيوت النباتية، ولكي تتمكن من الوصول إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من هذه السلع الغذائية الرئيسية لابد لها من إنجاز معدلات نمو سنوية مرتفعة جداً من الصعب تحقيقها في مدى زمني قصير.

- اضطراب دول المنطقة وخاصة ذات الكثافة السكانية الكبيرة والعجز المالي إلى تخصيص مبالغ طائلة للإنفاق على الواردات الغذائية، مما خلق ضغوطاً على موازين مدفوعات هذه الدول.

- ارتفاع أسعار الأغذية مما أثر على مستوى استهلاك الطبقات الفقيرة والمحدودة الدخل كما أدى إلى تزايد أهمية الدعم المالي الذي تخصصه الحكومات لتخفيض أسعار المنتجات الغذائية الضرورية وبيعها دون تكلفتها الحقيقية مما أدى إلى خلق ضغوطات على ميزانياتها.

- الوقوع تحت ضغوط الفائض الغذائي حيث تحول الغذاء إلى سلاح استراتيجي على المستوى العالمي، بالإضافة إلى استنزاف الفوائض النفطية بفاتورة الغذاء المتزايدة.

البعد الاجتماعي للصراع على المياه: تشير التقديرات إلى أن السكان في المنطقة سيتضاعفون خلال 25 سنة القادمة ومن المؤكد أن مياه المنطقة باستثناء تركيا ولبنان لن تفي بحاجة دول المنطقة من المياه، خاصة وأن زيادة عدد السكان تتزايد بنسب عالية تصل إلى 3.94 % بسبب النمو الطبيعي وظاهرة الهجرة، ولمواجهة حاجة هذه الزيادة لا بد من زيادة الأراضي المزروعة وتحسين الإنتاج كمّاً ونوعاً وهذا يعني زيادة في استهلاك المياه.

عموماً يؤثر الصراع حول المياه على الجوانب الاجتماعية التي يمكن أن نوجزها في هذه النقاط:¹⁷

- إن جميع هذه الدول ستعاني نقصاً في حصة الفرد من المياه عن معدله الحالي فتزايد السكان

سوف يخلق تزيدياً في الطلب على الماء بسبب التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في المنطقة.

- نصيب الفرد من الموارد المائية المحددة في المنطقة لا يتجاوز 1150 متر مكعب في السنة وهو

أقل بكثير من متوسط نصيب الفرد على الصعيد العالمي الذي يصل إلى أكثر من 7600 متر مكعب

في السنة.

وهذا يتطلب إعادة النظر في وضع الاستقرار لمائي كوضع معياري لأغراض لمقارنة بين الموارد

المائية المتاحة والاحتياجات المائية المتنامية من احتياجات منزلية إلى احتياجات زراعية وصناعية وثمة

علاقة دالة مباشرة بين الاحتياجات المنزلية وعدد السكان تتفق مع ما حدده برنامج الأمم المتحدة للبيئة

كحد أدنى 1000 متر مكعب لنصيب الفرد من الموارد المائية.

يمكن القول بأنّ الماء أصبح معيار هام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة في ظل الندرة

الحادة للمياه، والتي تؤثر على الاكتفاء الذاتي للدول المستوردة ما يعني أنّ النزاعات والخلافات التي تشهدها

المنطقة العربية نتيجة للاستغلال الغير عقلاني للثروة المائية من طرف الدول المهيمنة.

ب. البعد السياسي للصراع حول المياه:

تتعدد وتتعدد وتتشابك تأثيرات مشكلة المياه في الشرق الأوسط، فالذي يتعلق منها بالأمن المائي لا

يمكن فصله عن الأمن الغذائي، والاثنان لا يمكن فصلهما عن هدف الاكتفاء الذاتي والاستقلال الاقتصادي

وهي أمور تدخل في صميم أهداف وغايات الأمن القومي.

والجانب السياسي لأزمة المياه في المنطقة لا يمكن النظر إليه بمعزل عن بقية أبعاد الصراع،

فالانعكاسات السياسية ونوعية العلاقات بين الدول المطلة على النهر الدولي الواحد أحد الانعكاسات المهمة

التي يمكن أن تؤثر في تصعيد أو تخفيف حدة الخلاف حول كيفية استغلال مياه النهر، فأصل المشكلة

ليس فقط ندرة المياه أو سوء استغلالها، بل وقبل كل ذلك سوء العلاقات السياسية بين الدول المشتركة.

ومن هنا تتضح العلاقة بين مشاكل المياه وطرق استغلالها من جهة، وطبيعة العلاقات السياسية بين تلك الدول من جهة أخرى، فمن يستطيع السيطرة على منابع الأنهار يستطيع استخدامها كسلاح في وجه الدول التي تمر بها الأنهار، فتجد مثلاً أن بعض الدول الواقعة على نهر النيل كأثيوبيا والسودان وغيرهما، حاولت استخدام المياه كسلاح في وجه مصر، وقد تهدد هذه الدول أحياناً حصة مصر من مياه النهر من وقت لآخر بسبب ما تقوم به من مشاريع وسدود عليه، أو قد تتعاون مع جهات خارجية كإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية كما حدث في أثيوبيا، وذلك للضغط على مصر وتوجهاتها السياسية، أما في منطقة نهر الفرات فقد عمدت تركيا في بداية عام 1990 إلى تخفيض تدفق نهر الفرات إلى سوريا والعراق لملء سد أتاتورك، وتستخدمه تركيا بين الحين والآخر للضغط على سوريا لإيقاف الدعم لحزب العمال الكردستاني، كذلك أقامت تركيا مشاريع جنوب شرق الأناضول وما نتج عنه من سدود ومشاريع ري فهذا أثر سلبي على حصة سوريا من النهر وكذلك العراق.

في هذا الصدد أيضاً نجد أن صراع سوريا وتركيا وصراع تركيا والعراق بسبب المسألة الكردية كان السبب الرئيسي لتوتر العلاقات بين الأطراف الثلاثة، وذلك التوتر الذي استغلت فيه تركيا المياه كسلاح لردع وتهديد العراق وسوريا، ولو تمت تسوية هاتين المشكلتين وتحسنت علاقة كل من سوريا والعراق بتركيا لأمكن التوصل إلى حل لمشكلة المياه لكل من سوريا والعراق ولو بشراء المياه من تركيا التي لديها فائض في نهري سيحان وجيحان، ولكن الأمر لا يتوقف خطورته عند هذا الحد بل على التوتر في العلاقة السورية العراقية، وهو ما يفسر الإجحاف الذي لحق بكل من سوريا والعراق من جراء المشروعات المائية التركية، وهذا الخلاف نفسه هو الذي دعا سوريا والعراق إلى توقيع اتفاقيات منفردة مع تركيا متجاهلة مصالح بلديهما على المدى البعيد، وهذا ما دفع تركيا إلى استغلال مياه الفرات دون استشارة سوريا والعراق وشجعها أيضاً على عقد صفقات واتفاقيات منفردة مع كل من الدولتين على حدى.¹⁸

بذلك يتضح جلياً تأثير البعد السياسي على مشكلة المياه في الأزمة السياسية المائية بين تركيا ودول الجوار العربي من خلال التوتر في العلاقات السياسية مع الجارتين سوريا والعراق، إذ تستخدم المياه

كورقة ضغط على الطرفين ومن ثم تمرير مشاريعها المائية دون المبالاة بمصالح البلدين، ما يهدد الأمن المائي العربي وكذا الاكتفاء الذاتي لأنّ الماء والغذاء عاملين حيويين في التنمية.

3. المشاريع المائية التركية وتأثيرها على أمن دول الجوار العربي

تعتبر جبال شرق تركيا هي منبع نهري دجلة والفرات، حيث أن نهر الفرات يمر عبر الأراضي السورية ثم الأراضي العراقية حتى يصل مصبه عند الخليج العربي، بينما يتجه نهر دجلة إلى الأراضي العراقية ويمر على الحدود السورية التركية.

.المشاريع المائية التركية:

- مشروع جنوب شرق الأناضول (GAP):

يعد مشروع جنوب شرق الأناضول والمعروف بمشروع الجاب أحد أهم المشاريع التي تجعل تركيا تلعب دورا سياسياً واقتصادياً أكبر في الشرق الأوسط، خاصة وأنه من بين أضخم المشروعات التركية في هضبة جنوب شرق الأناضول والتي تمثل 10 % من المساحة الكلية لتركيا يجتازها نهر دجلة والفرات ، ويهدف هذا المشروع إلى التوسع الزراعي على مساحة 1,7 مليون هكتار في هذه المنطقة اعتمادا على الري من النهرين، وتحويل المنطقة إلى إقليم منتج للحبوب والخضر والفواكه، كما تهدف لأن تصبح من أهم مراكز إنتاج الطاقة الكهربائية .

يشتمل المشروع على 21 سدًا من بينها سد أتاتورك الذي تبلغ سعة تخزينه 48مليار م³ ، ويبلغ مساحته 817 كلم² ، وهي من أكبر ثلاث بحيرات في العالم ، ويشمل ثماني محافظات وعند إتمامه تقارب مساحة الزراعة المروية من خلاله 7.5 مليون هكتار وتوفير 1.7 مليون فرصة عمل.

تسعى تركيا من إنشاء هذا المشروع إلى تحقيق الأهداف التالية:

- السيطرة على مياه دجلة والفرات من خلال سلسلة السدود والقنوات.

- سيوفر المشروع لتركيا تطوير مناطقها الشرقية والجنوبية الشرقية، في مختلف المجالات من أجل

تجاوز التفاوت الاقتصادي بين مختلف المناطق التركية.

- امتصاص غضب الأكراد ومطالبهم بالاستقلال الذاتي بتحسين ظروفهم المعيشية المزرية.
- محاولة الحكومة التركية إيجاد توازن ديمغرافي بين الشرق المتخلف والغرب المتمدن، بإيقاف الهجرة الداخلية القائمة على النزوح من الشرق إلى الغرب.
- كما سيسعى هذا المشروع إلى تخفيض المعدل السنوي للبطالة في تركيا إلى نحو 8,7% خاصة أن المشروع سيوفر أكثر من مليون ونصف فرصة عمل ، كما أنه سيؤدي إلى رفع معدل النمو الوطني السنوي إلى 7% وسيخفض من حجم التضخم إلى 14 % في نهاية القرن 20.¹⁹
- مشروع كير الكيزي : ويتضمن انشاء سد يحتوي على خزان سعة 1,919 مليار م³.
- سد دجلة : وتبلغ سعة الخزان 950 مليون مم³.
- مشروع باطمان : ويتضمن انشاء مجموعة من المشاريع على جوانب نهر باطمان الإروائية، إذ تبلغ سعة الخزان 1.175 مليار م³.
- مشروع جزره : انجز هذا المشروع عام 1994 ويبلغ حجم المياه المتدفقة إليه حوالي 16,7 مليار م³ سنوياً.
- سد آل صو : ويقع سد آل صو في منطقة (دار غيجيتي) على بعد 45 كم من الحدود السورية ولا يبعد كثيراً عن الحدود مع العراق منسوب قمته 530 م ، أما منسوب الخزن الفيضاني الاعلى فهو 528 م والخزن الاعتيادي للسد 525 م ، ويستطيع خزن كمية من المياه تقدر بـ 11.40 (مليار م³) ، تبلغ طاقة المحطات الكهربائية الملحقة بالسد نحو 1400 ميكاواط وبطاقة سنوية تبلغ 3830 ميكاواط بلغت تكاليف المشروع حوالي 4 مليار دولار أمريكي.²⁰

ج. تأثيرات المشاريع المائية على أمن دول الجوار العربي: تتعدد تأثيرات المشاريع المائية التركية

على عدة أصعدة:²¹

- التأثير على الأمن الغذائي: تعاني العراق من في جميع المنتجات الزراعية والحيوانية ولا يحقق الاكتفاء الذاتي إلا في بعض الخضروات، فميزانها التجاري يسجل عجز متواصل بسبب تفوق الواردات

الزراعية على الصادرات، وبمتوسط بلغ 1,3 مليار دولار حصة الفرد من العجز 43 دولار، وفي المدة 2003-2015 ارتفع العجز كمتوسط الى 1.7 مليار دولار وكان حصة الفرد من العجز 63 دولار.

- انخفاض نسبة مساهمة القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي: تبلغ نحو 5% من الناتج المذكور عام 2015 وهي نسبة ثابتة تقريبا نتيجة هيمنة القطاع الاستخراجي على مكونات الناتج المحلي الاجمالي للعراق، وانعكاسات ذلك على مداخل الفلاحين الأمر الذي سيدفعهم إلى ترك الأرض والهجرة الى المدينة، وهذا يعني ان نقص إمدادات المياه سوف يكون لها تأثيرات على حجم الأراضي المزروعة ومن ثم مزيد من الهجرة.

- اتساع مساحات التصحر وتقليص رقعة المراعي الطبيعية المخصصة للثروة الحيوانية المنتجة اقتصاديا (الأبقار والأغنام).

- التقليل من الفيضانات القليلة والمعتدلة إلا انه لا يقلل من ذروة الفيضانات العالية، وهذا سيؤثر بدوره على سلامة المنشآت المدنية وأمنها والسكان القاطنين على ضفاف نهر دجلة .

- تلوث المياه في نهر دجلة من جراء استخدام الكثير من الأسمدة الكيماوية والعضوية والمبيدات ومخلفات النشاط البشري المختلفة، وستجد هذه المخلفات (المدنية والصناعية) طريقها الى النفايات التي تصب في مجاري الانهار، مما يؤدي حتما الى تلوثها.

ثالثا: تطور الصراع على المياه بين تركيا وجوارها العربي (سوريا والعراق)

يبقى الصراع المائي التركي مع دول الجوار العربي مسألة شائكة في الوضع الراهن والتي تتطلب تفعيل حلول لتجنب تأزم المشكلة في ضوء التحديات المستقبلية، خاصة وأن المنطقة تشهد عدم استقرار في السنوات الأخيرة.

فالعلاقات التركية العربية المائية-مع دول حوض دجلة والفرات- عرفت فترات توتر وتعاون بسبب السياسة التركية لاستغلال المياه الذي جعلت منه هذه الأخيرة ورقة ضغط على الجارتين، وبذلك بات من

الضروري إيجاد بدائل وسيناريوهات للخروج من الأزمة والتحول نحو سياسات تعاونية بدلا من سياسات قمعية.

عموما نرى بأن العلاقات العربية التركية عرفت مد وجزر في مسألة المياه فبالرغم من العلاقات الدبلوماسية بين الأطراف إلا أنّ معظم الاتفاقيات والبروتوكولات التي وقعتها تركيا مع كل من سوريا والعراق حدث أي تقدم بشأن تحديد حصص مائية عادلة بين دول الحوض، وتم تأجيل معظم الخلافات مما أدى إلى تراكمها ومن ثم صعوبة الوصول إلى حلول وسطية خاصة بعد التطورات السياسية التي اجتاحت المنطقة، وسعي تركيا الحثيث لاستعادة دوره الإقليمي الذي يتطلب سلاح جديد - الماء - .

1. السياسة المائية التركية في ظل الأوضاع الراهنة في كل من سوريا والعراق

تهدف تركيا من خلال مشروعاتها على نهري دجلة والفرات إلى تحقيق العديد من الأهداف والمكاسب السياسية والاقتصادية والأمنية، وذلك رغبة منها في تحقيق قوة سياسية وبناء اقتصاد قوي يعتمد على مقومات الصناعة الحديثة من خلال النهوض بالزراعة والتجارة، فسعت لتحقيق الغايات والمكاسب من عدة نواحي:

- من الناحية السياسية: إن النخب السياسية التركية الحاكمة في إن تركيا ومكانتها السياسية مرهون بمدى إنجاز وإنجاح هذه المشاريع، انطلاقاً من وجود اعتبارات تتعلق بها على وجه الخصوص و المرتبطة بالالتزام السياسي الذي تقطعه هذه الحكومات إتجاه بعض النخبين وتتمثل الأهداف السياسية من المشاريع في :

- سعي تركيا الى تعزيز مكانتها الإقليمية في الشرق الأوسط من خلال سيطرتها على المياه في المنطقة.

- تهدف هذه المشاريع الى رغبة تركيا في تتجاوز الحدود الوطنية التركية لتمتد تأثيراتها إلى دول الجوار الجغرافي، كما أن هناك اعتقاد لدى الساسة الأتراك بأن قيام تركيا بتزويد بعض الدول العربية ولاسيما الخليجية منها بالمياه، سوف يمكنها من بسط نفوذها وهيمنتها على هذه البلدان بوصفها الجسر الذي يربط بين الشرق والغرب.

أرادت تركيا من خلال تنفيذها سياستها المائية إيجاد الحلول لبعض مشاكلها السياسية المستعصية التي طالما كانت تشكل مصدر قلق وعدم أستقارر سياسي لها، فكما هو معروف إن تركيا تواجه منذ عقود طويلة

مشكلة الحركات الكردية المعارضة، فالأولى مسلحة لذلك وجدت الحكومات التركية المتعاقبة أن الحل لهذه المشاكل يمكن عن طريق تطوير المناطق التي تقتقر إلى الاستقرار السياسي وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.²²

عموما نرى بأن تركيا من خلال مشاريعها المائية في المنطقة حاولت أن تبسط نفوذها على مختلف أوجه النشاط في منطقة الشرق الأوسط وبناء مكانة سياسية لها تجعلها تفرض سياساتها على دول الجوار لتصبح لديها أهمية جيوسياسية تتمكن بفضلها من فرض توجهاتها كقوة إقليمية فاعلة في المنطقة.

-من الناحية الاقتصادية: إن مسألة المياه تحظى بأهمية اقتصادية كبيرة، لأن هذه المشاريع التي ترمي تركيا لتحقيقها سيوفر لها مردودات اقتصادية نتيجة لعوائد التي ستجنحها من الدول المستفيدة ولاسيما إسراييل، كما أن هذا المشروع سيققق لها فوائد اقتصادية كبيرة أولها إنتاج الطاقة الكهربائية، إذ أنه عند البدء استخدام سدود والمشاريع المياه في شرق الأناضول سيوفر لها 71% من الطاقة، وهذا ما تبين عند بناء هذه المشاريع اذ شهدت تركيا ارتفاعا ملحوظ في إنتاج الطاقة الكهربائية، وأن هذه الزيادة في الإنتاج الكهربائي جعل تركيا تلجأ الى تقلص حجم الطاقة المستوردة. وبعد ذلك الحصول على كميات كبيرة من الطاقة الكهربائية تفوق كل التوقعات، حتى أنه في نهاية الثمانينيات من القرن العشرين أصبحت تركيا تمتلك طاقة تصديرية من الكهرباء يبلغ حجمها 10 مليار كيلو واط/ساعة سنويا.

ومن الأهداف الاقتصادية المهمة التي تسعى الى تحقيقها من خلال مشاريعها المائية هي زيادة مساحة الأراضي الزراعية في البلاد، كما سيوجد هذا المش روع فرص عمل للسكان المحليين في قطاعات الزراعة والصناعة والنقل والتعليم والصحة، وستعمل على الزيادة الكبيرة في الإنتاج الزراعي بالمقابل تعمل على دفع عجلة النمو الصناعي، لا سيما الصناعات التي تعتمد على المنتجات الزراعية ومما سيعمل على إيجاد فرص عمل جديدة للسكان، كما أن هذه المشاريع المائية ستعمل على تغيير مظاهر الحياة الاقتصادية في المنطقة شرق الأناضول، إذ يتوافق ذلك مع زيادة كفاءة منظومة الري وعليه زيادة في الإنتاج الزراعي الذي سيتضاعف بمعدل ثلاث مرات وسوف تحتاج الى كميات كبيرة من المياه تصل الى أكثر 16 مليار م³، مما سيكون له أثر شديد على

اقتصاديات بعض الدول المشرق العربي لاسيما العراق، إذ أنه سيلحق آثار سلبية كبيرة في إنتاج الطاقة الكهربائية.²³

- من الناحية الأمنية: تتمثل الأهداف الأمنية من إقامة تركيا لهذه السدود والمشاريع في سعيها لأحداث تغييرات ديمغرافية في منطقة جنوب شرق الأناضول التي يقطنها غالبية كردية بحدود 12 مليون نسمة ، من خلال تحويلها الى منطقة جذب سكاني تتوفر فيها كل مستلزمات الحياة وفرص العمل بغية توطين ستة ملايين تركي، اذ كانت منطقة جنوب شرق الأناضول التي تسكنها الأغلبية الكردية تشهد منذ فترات طويلة اضطرابات وحركات مسلحة بين الأكراد من جهة والجيش وقوى الأمن التركية من جهة أخرى، وعليه رأت الحكومة التركية بأن أفضل السبل لمواجهة هذه الاضطرابات هي تنمية وتطوير المنطقة لذلك عمدت على إيجاد محفزات للأتراك من أجل القدوم لهذه المنطقة لإحداث تغييرات ديموغرافية في التركيبة

السكانية لهذه المنطقة وجعل الأكراد أقلية فيها، لذلك وجدت الحكومة التركية أن هذا لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق إقامة المشاريع المائية الضخمة المتمثلة أساساً في مشروع جنوب شرقي الأناضول والذي اعتبره حزب العمال الكردستاني واحداً من الأهداف العسكرية لمقاومة سياسة الحكومة التركية .

كانت الحكومة التركية تعتمد على الحل العسكري لمواجهة الحركات الكردية المعارضة، ولكن وجدت أن الحل العسكري لا يكفي وحدة للقضاء على الحركات الكردية المسلحة في منطقة جنوب شرق الأناضول، لذلك بدأت بالبحث عن حلول أخرى تكفل لها حل القضية، ووجدت بأن المشاريع المائية هي جزءاً من ذلك الحل ، بعد فشل الوسائل التي لجأت اليها الحكومة التركية كاعتماد سياسة إفراغ القرى الكردية من سكانها وتدميرها لحيلولة دون استخدامها مرة ثانية مقرات يلجأ إليها مقاتلي حزب العمال الكردستاني ،ومن ثم هجرة سكانها الى المدن التركية الكبرى

أما من ناحية أخرى فسوريا والعراق يقومان بإيواء ومساندة الحركات المناوئة لتركيا ولاسيما حزب العمال الكردستاني وبعض المنظمات الأرمينية، لذلك فتركيا تعتقد بأن مشاريعها المائية هذه تعد ورقة ضغط ضد جاراتها

ويمكن استخدامها لوقف الدعم والمساندة المقدمة لمقاتلي حزب العمال الكردستاني والتعاون مع تركيا من أجل ضبط الأمن على الحدود المشتركة بينهما²⁴.

عموما نستخلص بأن سياسة تركيا المائية مع دول الجوار العربي تخدم بصفة مباشرة مصلحة تركيا دون مراعاة المواثيق والقواعد القانونية لاستغلال حوض دجلة والفرات، وبذلك عملت على تنفيذ مشاريعها المائية لبلوغ مساعيها السياسية والاقتصادية والأمنية لتبرز نفوذها في المنطقة.

الخاتمة:

من خلال البحث والدراسة تمكنا من التوصل إلى النتائج التالية:

- اختلال التوازن بين ما هو متاح والطلب المتزايد من مياه الأنهار.
- تعاني دول الجوار العربي من ندرة الموارد المائية بسبب عدم عدالة الحصص المائية والصراع بين دول المنبع والمصب والممر.
- ضعف الإطار القانوني الذي ينظم توزيع مياه الأنهار باستثناء الاتفاقيات الثنائية التي بقيت معظمها حبر على ورق.
- استمرار الصراع في حوض الدجلة والفرات بسبب الرفض التركي للحقوق العراقية السورية.
- وجود عجز وضعف في قواعد القانون الدولي المنظمة لاستخدام مياه الأنهار الدولية.
- تلوث مياه الأراضي العراقية والسورية بسبب المشاريع التركية القائمة عليها.
- الجفاف بسبب استنزاف تركيا لمياه النهرين مما أثر على المحاصيل الزراعية وهدد الأمن البيئي في سوريا والعراق.
- انتهجت تركيا سياسة مائية هدفت من خلالها إلى منح نفسها أهمية جيوسياسية في المنطقة.
- هدفت تركيا إلى ربط الشرق الأوسط بمصادر الطاقة والربط الكهربائي لتنمية مكانتها الاقتصادية في الشرق الأوسط.
- سعت تركيا من خلال مشاريعها المائية إلى العمل على احتواء الأزمة الكردية للتجاوز التهديد الأمني الذي كان ينتابها، وتحفيز الأتراك بتعمير منطقة شرق الأناضول محدثة بذلك تغيير ديمغرافي في تلك المنطقة.

- عدم وجود اتفاقيات ثلاثية بين الدول المتشاطئة، ما سمح لتركيا بفرض مشاريعها المائية على دول الجوار العربي - سوريا والعراف-، بحيث تتعامل مع كل طرف على حدى، متخطية القوانين والأعراف كقوة اقليمية مسيطرة على الثروة المائية.

- كل الحقائق تدل على أنه لا يستبعد اندلاع نزاع إقليمي مستقبلاً بين دول الحوض مع غياب اتفاق يقسم الحصص المائية العادلة.

قائمة الهوامش و المراجع

*1- سورة الأنبياء الآية 30 .

2 - دلال بحري، مرجع سابق، ص 199.

3 - درويش بلقاسم، حمومة توفيق، مرجع سابق، ص72.

* - **الدول المتشاطئة:** تلك المياه الدولية التي تتصل فيما بينها في حوض طبيعي واحد، انظر الموقع: [http://](http://waterxpert.se/s)

waterxpert.se/s

4 - عائشة خليف، "الصراع العربي الاسرائيلي على المياه (نهر الأردن أنموذجا)"، مذكرة ماستر، جامعة بسكرة: كلية

العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم العلوم الانسانية، 2018-2019، ص ص 23-24.

5 - علي جبار القاضي، "النظام الدولي لاستغلال الأنهار الدولية بين الدول المجاورة"، مجلة الخليج العربي، المجلد

41، العدد 2+1، جامعة البصرة: كلية القانون، 2003، ص 40.

6 - بيان العساف، ، إنعكاسات الأمن المائي العربي على الأمن القومي العربي، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر : كلية

العلوم السياسية و الإعلام ، 2005/2006، ص.4.

7- خليل خير الله ، الصراع على الماء في الشرق الأوسط. بيروت: المركز العربي للبحوث القانونية و القضائية، 2016،

ص 12.

8 - الرائد فاروق، "الصراع على المياه في الوطن العربي". وزارة الدفاع الوطني(الجزائر): المدرسة العليا للاستعلام والأمن،

2019-2020، ص 11

9 - نفس المرجع، ص ص 12-14

- 10 - خليل خير الله، مرجع سابق، ص 14.
- 11 - نفس المرجع، ص 36.
- 12 - عبد المالك خلف التميمي، المياه العربية التحدي والاستجابة. بيروت: دراسات الوحدة العربية، 1999، ص 104 .
- 13 - عبد العزيز الخيرو، الفرات في ظل قواعد القانون الدولي. القاهرة: دار الخليل للطباعة ، 1975 ، ص 238.
- 14 - مجدي صبحي، "مشكلة المياه في المنطقة والمفاوضات متعددة الأطراف" ، مجلة دراسات استراتيجية، العدد 7، نوفمبر 1992 ، ص 16 .
- 15 - نصيف جاسم المطلبي، " العلاقات العراقية السورية التركية في ضوء المياه المشتركة" وآفاقها المستقبلية"، مجلة أوراق تركية معاصرة، العدد 3، السنة 2، 1989، ص 40.
- 16 - أحمد يوسف أحمد، "المشكلات المائية في الوطن العربي"، ندوة منظمة من مركز البحوث والدراسات العربية ، 29-31 أكتوبر 1994، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1994، ص 17
- 17 - عدنان حميدان - خلف الجراد، "الأمن المائي العربي ومسألة المياه في الوطن العربي دراسة اقتصادية إحصائية سكانية وسياسية لواقع تطور مسألة المياه وآفاق في الوطن العربي وانعكاساتها على الأمن المائي العربي"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 22 ، العدد الثاني، 2006 ، ص 15.
- 18 - بلقاسم درويش، توفيق حمومة، مرجع سابق، ص ص 68-69
- 19 - بلقاسم درويش، توفيق حمومة، مرجع سابق، ص ص 79-80.
- 20 - عبد الكريم العيساوي، "المشاريع المائية التركية والإيرانية وانعكاساتها على الوضع المائي والغذائي والبيئي في العراق"، أوراق سياسات الموارد المائية، شبكة الاقتصاديين العراقيين، 2018، ص 17.
- 21 - نفس المرجع، ص ص 19-20.
- 22- جاسم الشمري، مرجع سابق، ص 49.
- 23- عبد الستار سليمان حسين، " مشاريع جنوب الأنأضول (الكاب) الجوانب الفنية"، مجلة دراسات اجتماعية، العدد 7، بغداد، 2000، ص 253.
- 24- خورشيد دلي، تركيا وقضايا السياسة الخارجية. دمشق: مطبعة اتحاد الكتاب العرب، 1999، ص 11